

Distr.: Limited
21 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٨١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"، وإلى قراراتها ٢٤١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٥/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤٣/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٩٧/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠٦/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

231015 231015 15-18321 (A)



وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وتسلم بأن الخطة تنطلق من الأهداف الإنمائية للألفية وتسعى إلى إتمام ما لم ينجز منها، وإذ تؤكد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الطموحة الجديدة التي يتبوأ منها هدف القضاء على الفقر مكانة محورية وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، المعنون "خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية"، وهي خطة تعد جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتشكل دعما وتكملة لها، وتساعد على توضيح السياقات المتعلقة بالأهداف المتوخاة من تنفيذها من خلال سياسات وإجراءات عملية في إطار تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ بآء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢)، وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٣) وجدول أعمال القرن ٢١^(٤) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٥) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٦)،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(٧) الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار D-١٩/٢، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية^(٨)،

وإذ تشير إلى قرارها ٣١٩/٦٩ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "مبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية"،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والمناسبة الخاصة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووثيقتيها الختاميتين^(٩)،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١٠)،

وإذ تنوه بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وتحيط علما بتقريره المرحلي^(١١)،

وإذ تشير إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن حالة الاقتصاد والمالية في العالم وتأثيرها في التنمية والتي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع الذي عقدته اللجنة الثانية عملا بالقرار ١٩٧/٦٧ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من أجل مناقشة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية واستطلاع الإمكانيات المتاحة لاستعادة الثقة والنمو الاقتصادي،

وإذ تحيط علما بانعقاد الدورة السادسة لمنتدى أستانا الاقتصادي والمؤتمر العالمي لمواجهة الأزمة، في أستانا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، وبانعقاد المؤتمر العالمي الثاني لمواجهة الأزمة في أستانا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤،

(٨) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٩) القراران ١/٦٥ و ٦/٦٨.

(١٠) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١١) A/64/884.

وإذ تحيط علما أيضا بانعقاد منتدى سانت بيترسبورغ الاقتصادي الدولي في سانت بيترسبورغ بالاتحاد الروسي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣،

وإذ تعرب عن بالغ القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا في التنمية خاصة، وإذ تسلم بوجود أدلة على حصول انتعاش متفاوت وهش، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم مما يبذل من جهود كبيرة ساعدت على احتواء المخاطر القصوى وتحسين ظروف السوق المالية وإدامة الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر الهبوط، بما في ذلك التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب، والمديونية في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يطرح تحديات بالنسبة للانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف والاختلال في المنظومة، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تلاحظ أنه لمن كان بعض البلدان النامية المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي الذي تحقق مؤخرا، فقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى الحد من قدرة تلك البلدان على تحمل مزيد من الصدمات، وإذ تشير إلى الالتزامات التي قطعت من أجل دعم التنمية وتحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرود يتسم بالتوازن ويشمل الجميع، وإذ تعيد التأكيد على ضرورة أن تتعاون جميع الجهات من أجل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية بهدف التنفيذ الفعلي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تقر بأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية في عالم يزداد ترابطا أمر بالغ الأهمية لنجاح الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان، وبأنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت على مر السنين ما زال من الضروري مواصلة تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد،

وإذ تشير إلى الالتزام بالعمل على نحو متضامن لاعتماد نهج منسق شامل على الصعيد العالمي في التصدي للآثار السلبية التي لا تزال تطال التنمية من جراء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وباتخاذ إجراءات ترمي في جملة أمور إلى استعادة الثقة والحفاظ على النمو الاقتصادي وكفالة العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع،

وإذ تؤكد من جديد مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، بما في ذلك التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول

من أجل بلوغ مقاصدها المشتركة، وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة في تحقيق التنمية،

وإذ تشدد على ضرورة أن يكون النظام المالي الدولي داعماً للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وتعميم الخدمات المالية، وأن يدعم الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بتنسيق العمل في حشد التمويل اللازم للتنمية من جميع المصادر،

وإذ تؤكد أن المؤسسات المالية الدولية ينبغي لها أن تدعم، كل في إطار الولاية المنوطة به، خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وكذلك خطة عمله العشرية، باعتبارها إطاراً استراتيجياً لضمان تحوّل اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمبادرات الإقليمية،

وإذ تشير إلى برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤^(١٢)، وتؤكد أن الهدف الرئيسي لبرنامج العمل هو تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية ومعالجة التحديات التي تواجهها، وإذ تؤكد أيضاً أهمية أن تقوم المؤسسات المالية والإنمائية بتقديم الدعم المالي اللازم للنهوض بالأهداف الواردة في برنامج العمل،

وإذ تؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من منظور التنمية المستدامة في ضوء أوجه ضعفها الفريدة والخاصة، بما في ذلك صغر حجمها وبعدها وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، وضعفها إزاء التحديات البيئية العالمية والصدمات الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك آثار تغير المناخ وزيادة الكوارث الطبيعية من حيث وتيرتها وشدها، وإذ تدعو في هذا الصدد المؤسسات المالية الدولية إلى تقديم ما يكفي من الدعم المنسق والميسر والشفاف لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٣)، والوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة

(١٢) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(١٣) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٤)، وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(١٥)،

وإذ تدرك أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تعترضها تحديات كبرى في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تؤكد أنه لضمان استمرار الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات القائمة من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق والرفع من مستوى الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرون، وزيادة تركيز ذلك الدعم، وإذ تؤكد أيضا ضرورة أن يُطلب إلى أصحاب المصلحة هؤلاء أن يعملوا، كل ضمن استراتيجياته وسياساته ذات الصلة بالموضوع، على تلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل وإبلائها الاعتبار اللائق، مع مراعاة اختلاف السياقات، وذلك بهدف التشجيع على الأخذ بنهج متسق وشامل لإزاء كل بلد على حدة،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(١٦)، وإذ تسلّم في هذا السياق بضرورة أن تعنى المؤسسات المالية الدولية، كل وفقا للولاية المنوطة به، بالتحديات والاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بحالة نزاع والبلدان الخارجة من حالة نزاع والبلدان التي توجد في أوضاع خاصة،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة ودعم وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١٧)؛

٢ - تسلّم بضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لتعزيز التماسك والاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وتكرّر التأكيد على أهمية كفالة أن تكون هذه النظم منفتحة ومنصفة وشاملة للجميع لكي تكمل الجهود الوطنية المبذولة لضمان التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي قوي ومنصف ومطرّد يتسم بالتوازن ويشمل

(١٤) القرار ٢/٦٥.

(١٥) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٧) A/70/311.

الجميع، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتشجع المؤسسات المالية الدولية على مواصلة الممارسات التي تتبعها في تصريف أعمالها مع خطة عام ٢٠٣٠؛

٣ - تكرر التأكيد على ضرورة التصرف بحسب في التصدي للتحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي لكفالة تحقيق نمو على الصعيد العالمي يكون متوازناً ومطرداً وشاملاً للجميع ويتسم بالإنصاف، تتوافر في ظلّه عمالة كاملة منتجة وفرص عمل جيدة، وتكرر أيضاً التأكيد على ضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من شتى المصادر واستخدام التمويل استخداماً فعالاً من أجل النهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛

٤ - تلاحظ الجهود المهمة المبذولة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تشكلها الأزمة المالية والاقتصادية، وتسلم بضرورة بذل مزيد من الجهود للنهوض بالانتعاش الاقتصادي والتصدي لاضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي، ومعالجة ارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان، واتساع نطاق الضائقات المالية، وتعزيز القطاع المصرفي بطرق منها زيادة شفافيته وخضوعه للمساءلة، ومعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، ومواصلة تنسيق السياسات المالية والاقتصادية على الصعيد الدولي وتعزيز هذا التنسيق؛

٥ - تلاحظ أيضاً أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية وشرعيتها، توفر منتدى فريداً رئيسياً لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تتبوأ مكانة نخولها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين وتعزيزه بما يكفل فعاليته، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكمل إحداها الأخرى، مما يجعل تنسيق أعمالها أمراً بالغ الأهمية؛

٦ - تشير، في هذا الصدد، إلى العزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، من أجل دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، على أساس فهم واضح لولاياتها وهيكل إدارتها واحترام تلك الولايات والهيكل؛

٧ - تشير أيضاً إلى وجوب توشي البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف وملائمة لاحتياجاتها للتصدي للأزمة، وتدعو إلى تبسيط الشروط بما يكفل حسن توقيتها وملاءمتها للاحتياجات وتحديد أهدافها ودعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

٨ - تلاحظ، في هذا الصدد، ازدياد موارد صندوق النقد الدولي والتحسين الذي طرأ على إطار الإقراض لصندوق النقد الدولي بطرق منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك تنسم بالمرونة، من قبيل الائتمانات التحوطية وائتمانات السيولة والائتمانات المرنة وأدوات التمويل السريع، وبلورة إطار الإقراض للبلدان المنخفضة الدخل، في حين تلاحظ أيضا ضرورة خلو البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

٩ - تحت، في هذا الصدد، المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة المضي قدما في تقديم مساعدات مرنة بشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة يكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بقدر كبير وعلى نحو عاجل على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في سياق الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار لقدرات كل من تلك البلدان على احتواء الأزمات وتحمل عبء الديون؛

١٠ - تسلّم بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وتؤكد التحديات التي تشكلها التقلبات المفرطة القصيرة الأجل لرأس المال بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، وتلاحظ ضرورة أن تراعى الظروف الخاصة لفرادى البلدان عند تصميم وتنفيذ تدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال من أجل التصدي لتلك التحديات، مثل سياسات الاقتصاد الكلي والتدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي ومختلف أشكال إدارة حسابات رأس المال، مع البقاء أيضا على إدراك تام للمخاطر المحتملة المرتبطة بإدارة تدفقات رؤوس الأموال؛

١١ - تسلّم أيضا بالحاجة إلى أن تعزز المؤسسات المالية الدولية، كل في إطار الولاية المنوطة به، حشد تدفقات رؤوس الأموال من أجل تحويل الاستثمارات الوطنية والدولية بشكل أفضل إلى التنمية المستدامة استنادا إلى أبعادها الثلاثة، بطرائق من بينها توفير الحوافز المناسبة للاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل وتقاسم الممارسات الفضلى؛

١٢ - تؤكد أهمية الإدماج في النظام المالي الدولي على جميع المستويات، وأهمية النظر إلى الإدماج المالي باعتباره هدفا للسياسة العامة في مجال التنظيم المالي، وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية؛

١٣ - تؤكد من جديد الالتزام بتوسيع وتعزيز سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية، وتدرك أهمية التغلب على العقبات الماثلة أمام الزيادات المقررة في الموارد والإصلاحات في مجال الحوكمة في صندوق النقد الدولي، وتلاحظ أن تنفيذ

إصلاحات عام ٢٠١٠ لصندوق النقد الدولي لا يزال يشكل المسألة الأكثر أولوية، وتحت بشدة على التصديق في أقرب وقت ممكن على تلك الإصلاحات، وتؤكد من جديد التزامها بمواصلة إصلاح الحوكمة في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتكيف مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي؛

١٤ - تسلّم بأهمية دعم المؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاياتها، للهامش السياسي لكل بلد على حدة، ولا سيما البلدان النامية، وتحدد التزامها بتوسيع وتعزيز سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها - بما في ذلك البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تعيش حالة نزاع، والبلدان الخارجة من حالة نزاع، والبلدان الخاضعة للاحتلال الأجنبي - في عملية صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية؛

١٥ - تسلّم بأن الثغرات التنظيمية والحوافز غير الملائمة لا تزال تشكل مخاطر تهدد الاستقرار المالي، بما في ذلك مخاطر الآثار الجانبية للأزمات المالية على البلدان النامية، مما يشير إلى وجود حاجة إلى المزيد من الإصلاحات للنظام المالي والنقدي الدولي؛

١٦ - تشير إلى استعراض عام ٢٠١٥ لنظام الأسهم في البنك الدولي وخريطة الطريق الخاصة بتنفيذه، بما في ذلك الاتفاق على صيغة دينامية، الأمر الذي سيزيد من القوة التصويتية للبلدان النامية، مقرباً إياها من المساواة في قوة التصويت، مع حماية القوة التصويتية للبلدان الفقيرة؛

١٧ - تؤكد من جديد أن استراتيجيات التنمية المستدامة التي تتسم بالتماسك وتقع تحت السيطرة الوطنية، تدعمها أطر تمويلية وطنية متكاملة، ستكون في مركز الجهود التي تبذلها، وتكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية دوراً في منتهى الأهمية، وتعرب، في هذا السياق، عن احترامها للحيز السياسي الخاص بكل بلد وقيادته جهود تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، وتلاحظ، في الوقت نفسه، أنه يتعين دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس والتآزر، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وأن العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توافرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات، تكتسي أهمية بالغة أيضاً؛

١٨ - تجدد التزامها بمضاعفة الجهود الرامية إلى تقليص التدفقات المالية غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠، ابتغاء القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي، وإلى الحدّ من فرص تجنب دفع الضرائب، والنظر في تضمين جميع المعاهدات الضريبية أحكاما لمكافحة إساءة الاستخدام، وتعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في بلدان المصدر والمقصد على السواء، بوسائل منها السعي لضمان الشفافية في جميع المعاملات المالية بين الحكومات والشركات أمام السلطات الضريبية المختصة، والحرص على قيام جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، بدفع الضرائب إلى حكومات البلدان التي يمارس فيها النشاط الاقتصادي وتولّد فيها القيمة، وفقا للقوانين والسياسات الوطنية والدولية؛

١٩ - تحيط علما بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، وتدعو المناطق الأخرى إلى القيام بعمليات ماثلة، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة إلى بذل العون لبلدان المصدر والمقصد على السواء للمساعدة في مكافحة التدفقات غير المشروعة، وتدعو المؤسسات الدولية المعنية والمنظمات الإقليمية إلى نشر تقديرات حجم التدفقات المالية غير المشروعة وتكوينها، وتحث الدول على تحديد مخاطر غسل الأموال وتقييمها والتصدي لها، بوسائل منها التنفيذ الفعال للمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وتشجع تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية للتخفيف من الأثر المحتمل لتطبيق المعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من حيث فرص الحصول على الخدمات المالية؛

٢٠ - تدعو إلى التعجيل بتنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ المتعلقة بنظام الحصص والإدارة في صندوق النقد الدولي، وتلاحظ التقدم الذي أحرزه الصندوق في استعراض صيغة الحصص في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، في موازاة الاستعراض العام الخامس عشر للحصص، وفي إطار عمليات الإصلاح الجارية، من أجل كفاءة قدرة الصندوق على التصدي للتحديات التي يواجهها النظام المالي والنقدي الدولي في الوقت الحاضر؛

٢١ - تسلّم بأهمية أن يتم اختيار رؤساء المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، على أساس الجدارة بطريقة علنية وشفافة ومراعية للمنظور الجنساني، كما تسلّم بضرورة التنوع في صفوف موظفي هذه المؤسسات؛

٢٢ - تشدد على ضرورة مشاركة الحكومات على نحو أكثر فعالية لكفالة تنظيم السوق على النحو المناسب بما يدعم المصلحة العامة، وتسلم في هذا الصدد بضرورة تحسين

تنظيم الأسواق المالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والمنصف والشامل للجميع؛

٢٣ - وتشدد أيضا على أن الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم في عام ٢٠٠٨ أكدت الحاجة إلى التنظيم السديد للأسواق المالية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، إضافة إلى ضرورة وجود شبكة أمان مالية عالمية، وترحب بالخطوات الهامة التي اتخذت منذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية مونتيري، المعقود في مونتيري بالمكسيك عام ٢٠٠٢، ولا سيما في أعقاب أزمة عام ٢٠٠٨، من أجل بناء القدرة على التحمل والحد من الضعف إزاء الاضطرابات المالية الدولية، والحد من الآثار الجانبية للأزمات المالية العالمية، بما في ذلك الآثار على البلدان النامية، في سياق برنامج للإصلاح يظل إكماله يشكل أولوية عليا؛

٢٤ - تحيط علما بالعمل الذي يقوم به مجلس تحقيق الاستقرار المالي بشأن إصلاح الأسواق المالية، وتلتزم بمواصلة أو تعزيز أطر التحوط على صعيد الاقتصاد الكلي وتدابير مواجهة التقلبات الدورية، وتكرر التأكيد على الحاجة إلى التعجيل بإنجاز جدول أعمال الإصلاح بشأن تنظيم الأسواق المالية، بما في ذلك تقييم المخاطر العامة المرتبطة بالأسواق المصرفية الموازية، وأسواق المشتقات، وإقراض الأوراق المالية، واتفاقات إعادة الشراء، والحد من تلك المخاطر إذا اقتضى الأمر، وتحدد التزامها بمعالجة المخاطر الناشئة عن المؤسسات المالية التي تعتبر "من الكبر بحيث لا يمكن أن تنهار"، ومعالجة العناصر العابرة للحدود في التسوية الفعالة لتلك المؤسسات المالية الهامة للنظام والتي تعاني مشاكل؛

٢٥ - تكرر التأكيد على الحاجة إلى عقد العزم على الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها في اللوائح التنظيمية، وذلك بهدف التشجيع على زيادة المنافسة، فضلا عن التدابير الرامية إلى تفادي حدوث تضارب في المصالح في تقديم التقديرات الائتمانية، بغية تحسين نوعية تلك التقديرات، وتنويع جهود مجلس تحقيق الاستقرار المالي وغيره من الجهات في هذا المجال، وتؤيد وضع المزيد من متطلبات الشفافية لمعايير التقييم في وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وتطلب مواصلة العمل الجاري بشأن هذه المسائل، بما في ذلك في الأمم المتحدة؛

٢٦ - تسلّم بدور حقوق السحب الخاصة بوصفها أصلا من أصول الاحتياطي الدولي، وتقر بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساعدت على استكمال الاحتياطات الدولية في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فساهمت بذلك في تحقيق الاستقرار في النظام المالي الدولي وقدرة الاقتصاد العالمي على الانتعاش، وتسلم بضرورة إبقاء مسألة

دور حقوق السحب الخاصة قيد الاستعراض المنتظم، بما في ذلك ما يتصل بالدور الذي يمكن أن تؤديه في نظام الاحتياطات الدولية، وباعتبار ذلك آلية للنهوض بالتنمية في البلدان النامية وتوفير الدعم المالي اللازم لها؛

٢٧ - تكرر التأكيد على ضرورة أن تكون المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف جزءاً صميماً من الجهود الرامية إلى توقي الأزمات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات المالية للبلدان، وتحيط علماً في هذا الصدد بمنهج المراقبة الجديد الذي يتبعه صندوق النقد الدولي والرامي إلى إدماج المراقبة الثنائية والمتعددة الأطراف بشكل أفضل، علاوة على إقامة روابط عبر الحدود والقطاعات مع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية الكلية، مع الاحتراز الشديد من الآثار غير المباشرة التي قد تخلفها السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية على الاقتصاد العالمي؛

٢٨ - تؤكد، في هذا الصدد، ضرورة تعزيز المراقبة الحكومية الدولية المستقلة للسياسات المالية الوطنية وما يترتب عليها من آثار في أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال؛

٢٩ - تدعو المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز الشفافية في آليات تصنيف المخاطر، مشيرة إلى ضرورة أن تزيد تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص إلى أقصى حد من استخدام معايير دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك التأثير الذي يمكن أن تحدثه في آفاق التنمية في البلدان النامية؛

٣٠ - تهيب بمصارف التنمية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بطرق منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يمكن أن يضيف دعماً مالياً مرناً إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز، بالتالي، توليها زمام الأمور وكفاءتها بوجه عام، ويمكن أن يعزز التكامل الإقليمي، فيزيد من القدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية، وترحب في هذا الصدد بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع على بذل الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف لمصارف التنمية دون الإقليمية؛

- ٣١ - تشجع على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملة الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛
- ٣٢ - تؤكد ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما فيها معايير الإدارة المتصلة بالحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة إلى الآثار المعرّقة الناجمة عن اتباع السياسات غير الملائمة؛
- ٣٣ - تسلّم بالحاجة إلى قيام المؤسسات المالية الدولية، حسب الاقتضاء، بالتشجيع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها، بما في ذلك في سياساتها وبرامجها المتعلقة بالاقتصاد الكلي وإيجاد فرص العمل والإصلاحات الهيكلية، وفقا للأولويات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بهذا الأمر؛
- ٣٤ - تكرر التأكيد على أن الدول مدعوة بقوة إلى الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير انفرادية، اقتصادية كانت أو مالية أو تجارية، تتنافى والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية؛
- ٣٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يعده بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية؛
- ٣٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين بالبند الفرعي المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية" في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي".